



أثر المعنى في صياغة الحدود النحويّة كتاب المتبّع في شرح اللّمع
لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ) أنموذجاً

أ.م.د. سعيد سلمان جبر
جامعة واسط / كلية الآداب
salsaray@uowasit.edu.iq

ملخص البحث :

يتناول البحث أثر المعنى في صياغة الحدود النحويّة في كتاب المتبّع في شرح اللّمع لأبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)، وذلك ببيان الألفاظ الدلالية الجوهرية التي يتمييز بها كل باب نحويّ تميّزاً تامّاً عن غيره من الموضوعات النحويّة ولا سيّما الموضوعات التي تشترك في بعض الخصائص وذلك لما يمثله المعنى من أهمية بالغة في شرح الحدود النحويّة، وغاية تسعى الدراسات النحويّة إلى تحصيلها.

الكلمات المفتاحية : الحدود، المتبّع، اللّمع، العكبريّ

**The effect of meaning in formulating grammatical boundaries
The book of al-Muba'ib fi Sharh al-Lama 'by Abu al-Buqa` al-
Akbari (d.616 AH) as a model**

Research Summary

The research deals with the effect of meaning in the formulation of grammatical boundaries in the book of al-Mutab'a fi Sharh al-Lama 'by Abu al-Buqa' al-Akbari (d.616 AH), by stating the essential semantic expressions in which each grammatical section is completely distinguished from other grammatical topics, especially the topics that share some characteristics, This is because the meaning is of great importance in explaining the grammatical boundaries, and an aim that grammatical studies seek to attain.

Key words: boundary, followed, luminous, amber

المقدمة :

الحمد لله الذي تتمُّ بنعمته الصّالحات، والصّلاة والسّلام على أفضل الخلق والكائنات نبينا محمد عليه أزكى السّلام والصلوات، وعلى أهل بيته طريق الهدى، وسبيل النّجاة.
أمّا بعد :

فقد اهتمَّ النحويون قدامى ومحدثون بالحدود النحويّة، وتجلّى ذلك واضحاً منذ بداية التّأليف النحويّ ممثلاً بكتاب سيبويه الذي ضمَّ عدداً الحدود، وما تبعه من النحويين الذين تنوعت مناهجهم، وتعددت مشاربهم في صياغة الحدود، وكان اهتمامهم هذا متأثراً من حرصهم على إيضاح معاني الأبواب النحويّة، وتحديد الفروق الدقيقة بينها، وذلك ببيان الألفاظ التي يتمايز بها كلُّ باب نحويّ عن غيره، والوظائف الدلالية التي يؤديها.

وقع اختياري على كتاب المتبّع في شرح اللّمع الأبي البقاء العكبريّ (ت٦١٦هـ) لما يمثله من أهمية في التّأليف النحويّ عامة واهتمامه بالحدود خاصة، إذ كان يُعنى بجلاء العلاقة بين الحدّ النحويّ وما يحتويه من ألفاظ دلالية لامعة تكون مقاييس معنوية تتمايز بها الحدود النحويّة ولا نبالغ أو نجافي الحقيقة إذا قلنا إنّ المعنى غاية الدراسات النحويّة وعمدتها، وبه تتكشف الحجب وتحصل الفائدة. تتاول البحث منهج العكبريّ في الحدود، وبيان المعنى في عدد منها، ولم يقف البحث على أنواع الحدود والخلاف النحويّ في هذا الموضوع؛ فهناك دراسات اهتمت بذلك.

منهجه :

عند التمعّن في منهج أبي البقاء العكبريّ في شرحه لكتاب اللّمع لابن جنّي ولاسيّما شرحه للحدود النحويّة التي حدّها ابن جنّي، أو التي وضعها العكبريّ نفسه، نجد عدداً من الجوانب التي تميّز بها، أهمها :

١. يبدأ أبو البقاء العكبريّ كلامه في الباب النحويّ بذكر نصٍّ أو حدٍّ ابن جنّي ويقدم لها ب (قوله) ثم يذكر الحدّ نحو " قوله : الحال وصف (هيئة) الفاعل أو المفعول به" (aleakbary, 1994, p. 1 / 337)، أمّا قوله فيقدم له ب (اعلم)، وهي سمة تعليميّة طغت على أساليب النحويين عند شرحهم

المتون النحوية . (nasih, manahij altaalif alnahwi, 2014, p. 64)

٢. عند شرح العكبريّ لكثير من الحدود النحويّة الاصطلاحية يقدّم لها ببيان المعنى المعجمي نحو قوله في باب العطف " العطف مصدر عطف الشيء إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه وإذا التقت، وسمّي العطف في الكلام عطفاً؛ لأنك تلتفت على الأول فتشرك في حكمه غيره، وتلفه به" (aleakbary, 1994, p. 2 / 423).

٣. وجه العكبري اعتراضات عديدة على حدود ابن جنّي، منها عدم دقّة استعماله لبعض الألفاظ الدالة على موضوع الحدّ النحويّ نحو ما جاء في قول ابن جنّي " والحرف ما جاء لمعنى في غيره" فاعترض عليه لاستعماله لفظة (جاء) قائلاً " إنّ لفظه يدلُّ أولى من لفظة جاء؛ لأنّ الدالّ على الشيء كاشف عن حقيقته، وما جاء لغيره تبين علة المجيء به ،وعلة الشيء غيره" (aleakbary, 130 / 1 p. 1994، وقد يردُّ العكبريُّ حدود النحويين ويرتضي حدًّا يراه صحيحًا من ذلك حدّ الاسم ، قال : " وقد ذُكرت فيه عبارات كثيرة ليس ما يستحق اسم الحدِّ إلاّ اليسير، فمن أوجز ما حدّ وأصحّه، أنّه لفظ يدلُّ على معنى مفرد في نفسه". (aleakbary, 117 / 1 p. 1994)

وقد يستعمل ألفاظاً لتقويم الحدود النحويّة تتنوع ما بين القبول والرفض، فعند حديثه عن اشتقاق الاستثناء، قال : " أن يكون من ثنيت، إذا عطفت عليه . والمعنى على هذا صحيح" (aleakbary, 354 / 1 p. 1994).

وقد يكون الحكم بعدم صحة الحدّ، كما جاء في باب المفعول المطلق عند اعتراضه على حدّ ابن جنّي ، قائلاً " قوله : المصدر ما دلّ على حدث وزمان مجهول . يشير إلى أنّ لفظ المصدر يدلُّ على زمان وليس بصحيح" على أنّ حدّ ابن جنّي هو " المصدر ما دلّ على حدث وزمان مجهول" (aleakbary, 304 / 1 p. 1994).

وأحياناً يستعمل العكبريُّ حكماً يتوسّط ما بين القبول والرفض مثل (تسامح) في قوله : " وقد تسامح ابن جنّي في قوله الكلام ثلاثة أضرب"(aleakbary, 116 / 1 p. 1994) ، وهذه أحكام معيارية لا تخرج عن المنهج التعليمي الذي يهدف إلى وضع ضوابط لأصول هذه اللغة وأساليبها (nasih, 75 / p. 2014 manahij altaalif alnahwi).

٤. عندما يترك ابن جنّي حدّ بعض الأبواب النحويّة، يقوم العكبريُّ بحدّها، ويقدم لها بـ(قال الشيخ)، ففي باب الاستفهام يقول : " قال الشيخ : الاستفهام طلب الإقهام، والأصل أن يرد الاستفهام من جاهل بالمستفهم عنه".(aleakbary, 701 / 1 p. 1994)

وأحياناً لا يقم للحدّ بلفظ معين، جاء ذلك في باب التعجب " حقيقة التعجب مأخوذة من العجب...".(aleakbary, 538 / 2 p. 1994)

٥. تبدو آثار المرجعيات الثقافية للعكبري واضحة بجلاء أثناء شرحه لأبواب اللّمع ولا سيّما الحدود النحويّة، ومن ذلك ماجاء في باب الفاعل، إذ يقول: " اعلم أنّ الفاعل الحقيقي هو الذي يحدث الفعل، وهو الله سبحانه وتعالى وكل من يصدر منه الفعل عن اختيار، وهذا المعنى يستعمله المتكلّمون وليس هذا منه الفعل، أو لم يوجد، ألا ترى أن قولك : مات زيد (زيدٌ) فيه فاعل عند أهل

هذه الصناعة وهو في الحقيقة مفعول؛ لأنَّ الموت حلَّه وفوَّت حياته" / (aleakbary, 1994, p. 1 / 240).

وقوله في باب إعراب الاسم المعتل " اعلم المعتل ما وُجِدَتْ فيه العلةُ هو الذي يكثر تغييره" (aleakbary, 1994, p. 1 / 180).

ويتجلى اختلاف روافده الثقافية في دلالة حرف العطف (الواو) واختلاف النحويين والفقهاء في دلالتها بين الجمع والترتيب " وقد صرَّح بأنها للجمع لا للترتيب، وهو قول جمهور النحويين، وذهب ابن درستويه إلى أنها للترتيب، فأما الفقهاء فاختلَفوا في ذلك أيضًا فذهب الجمهور أنها لا تفيد الترتيب، وقال بعض أصحاب الشافعي يفيد الترتيب" (aleakbary, 1994, pp. 2 / 423 - 424) ، وهذا ما رآه محقق المتبَع أنه خلط لثقافات متعددة بالنحو. (aleakbary, 1994, p. 1 / 68).

الحدود النحوية :

نذكر عددًا من الحدود النحوية التي يظهر فيها اهتمام العكبري بالمعنى عند صياغتها. منها :
أولاً: الكلام وأقسامه :

نذكر أبو البقاء العكبريَّ الحدود النحويَّة للكلام وأقسامه، إذ بدأ بالكلام قائلاً : "اعلم أنَّ الكلام عند النحويين عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها، فعلى هذا (زيد) وحده أو (من) وحدها ليس بكلام" (aleakbary, 1994, p. 1 / 114) ؛ إذ إنَّ شرط الإفادة التامَّة التي يحسن السكوت عليها هو الأساس الذي بنى عليه حدَّ الكلام، وهذا دليل على اهتمام النحويين بالمخاطَب الذي ينبغي أن تتحقق له الفائدة من خلال " ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية للجملة فتحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة" (shrawy, 2005, p. 186)

غير أنَّ الكلام لا يكون مفيدًا أو دالاً ما لم يكن مركَّبًا من كلمتين، أو أكثر، لذا لا ينبغي أن تكون لفظة (زيد) أو (من) كلامًا؛ إذ لا بدُّ من "انتلاف كلمتين أو أكثر أفادتًا معنًى تامًا يحسن السكوت عليه، وحسُنُ السكوت يعني استغناء المُخاطَب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه" (nasih, nazarat fi aljumla alearabia, 2005, p. 13).

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله : "ألا ترى أنَّك لو قلت : فيها عبد الله حَسُنُ السكوت، وكان كلامًا مستقيمًا، كما حَسُنُ واستغنى في قولك : هذا عبد الله فيها" (sebawyh, 1966, p. 2 / 88) ، فالجملتان مفيدتان فائدة يحسن السكوت عليها لذا وصفها سيبويه بالكلام المستقيم والكلام الحسن الذي يمكن أن يستغني فيه المُخاطَب، وعلى هذا يمكن القول إنَّ استعمال النحويين "لمصطلح الكلام فيه

توفيق كبير، وذلك أنّ الكلام يُقصد به النشاط الحي والتفويض الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنهم أرادوا أن يقولوا إنّ التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها". (hmasa, 2003, p. 30)

أمّا الاسم فقد حدّه العكبري بقوله : "وقد ذكرت فيه عبارات كثيرة، وليس فيها ما يستحق اسم الحدّ إلا اليسير، فمن أوجز ما حدّ به وأصحّه، أنّه لفظ يدلّ على معنى مفرد في نفسه" (aleakbary, 1994, p. 1 / 117).

أشار العكبري في كلامه إلى أنّ للاسم عبارات كثيرة، وإنّما كثرت بسبب اختلاف العلماء في تفسير معناه وبيان خواصّه وأقسامه وأصله ؛ لذا كثرت مؤاخذات بعضهم لبعض في صحّة حدودهم وازداد تفاوتهم في قبول تلك الحدود أو رفضها" (nasih, nazarat fi aljumla alearabia, 2005, p. 39)

غير أنّه استبعد كثيرًا منها وارتضى التعريف الوجيز الصحيح على حدّ قوله، والذي عني فيه بأهم خاصيّة للاسم تميزه عن غيره من الألفاظ ، وهي دلالته على معنى معين، وهذا المعنى لا بدّ أن يكون مفردًا في نفسه، إذ قال: "وقولنا: مفرد، احتراز عن الفعل، وفي نفسه احتراز عن الحرف، وهذا صحيح" (aleakbary, 1994, p. 1 / 117) ، وهذا يقترب من تعريف ابن السّراج، إذ قال : "الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص". (ibn-alsrraj, 1996, p. 1 / 36)

فقوله : " ما دلّ على معنى مفرد " إنّما هو فصل بين الاسم والفعل الذي يدلّ على معنيين، وقوله : " يكون شخصًا وغير شخص" فصل به بين الاسم والحرف، فصار ذلك وصفًا شاملاً لجميع الأسماء مخصصًا له من الفعل والحرف. (alfarsy, almasayil aleaskaria, 1982, p. 72)

وممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ ابن السّيد البطليوسي يرى أنّ هذه الأقوال لا تصحّ أن تسمى حدودًا وإنّما هي رسوم وضعت على جهة التقريب، وأفضل الأقوال عنده في الاسم أنّه كلمة تدلّ على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل. (elbatalayosy, 1980, p. 64)

فأضاف ابن السّيد للتعريف عدم اقتران الاسم بزمان، وهذه الإضافة زيادة في التعريف بينه وبين الفعل الذي يقترب بزمان فإذا ما رجعنا إلى تعريف العكبري للفعل نجد أنّه ذكر دلالة الفعل على الزمن وذلك في قوله : "علم أنّ الفعل له حدّ وعلامات، فحدّه كلّ لفظ دلّ على حدث وزمان ماضٍ ومستقبل دلالة الوضع، ويقولك: دلالة الوضع احتزرت لـ (كان) وأخواتها؛ لأنّها في الأصل أفعال دالة على حدث وزمان لكن خلصت دلالتها على الحدث". (aleakbary, 1994, p. 1 / 125)

فالفاعل يحمل دلالتين : الحدث والزمن بنوعيه الماضي والمستقبل، وهذا يتوافق مع حدّ الزجاجي للفعل وهو " ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو : قام يقوم ، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"

وكان الزجاجي قد أغفل في تعريفه دلالة الفعل على الحال^(alnukhzomy, 2005, p. 111)؛ لأنَّ "فعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولاً، فكلُّ جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز الماضي، فهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدًا" (alzajajy, 1986, p. 87)، وعلى هذا يمكن القول إنَّ العكبريَّ قد تابع الزجاجي في تعريفه للفعل حينما قصر زمن الفعل على الماضي والمستقبل غير أنَّ سيبويه حدد دلالة الفعل على ثلاثة أزمنة: الماضي، والحال، والاستقبال في قوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمعَ ومكثَ وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فأنته قولك أمرًا: اذهبْ واقتلْ واضربْ، ومخبرًا يقتلْ ويذهبْ ويضربْ، ويقتلْ ويضربْ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن". (sebawyh, 1966, p. 1 / 12)

ويُفهم من تعريف سيبويه أنَّ الصيغة هي التي تدلُّ على الزمان المخصَّص، فصيغة (فَعَلْ) تدلُّ على الماضي و(إِفْعَلْ) على المستقبل و(يَفْعُلْ) على الحال والاستقبال، وتخصَّص له بأحدها دون الآخر^(bdry, 1404, p. 50). وهذا زمان صرفي لا ينظر الى السياق الذي ورد فيه الفعل. أما الحرف فقد حدَّه العكبريُّ بقوله: "وأما حدُّ الحرف، فالصحيح فيه أنه لفظ يدلُّ على معنى في غيره، ومثال ذلك (هل) في قولك: هل قام زيد؟ لأنَّ (هل) للاستفهام عن القيام الذي هو موجود من (زيد) أو يوجد منه بخلاف الاسم والفعل على ما تقدم". (aleakbary, 1994, p. 1 / 130)

فانماز الحرف عن الاسم والفعل بأنَّ دلالاته لا تكون في نفسه بل في غيره، أي لا بدَّ أن يرتبط بسياق تظهر فيه دلالاته، فلفظة (هل) وحدها لا تدلُّ على معنى، لكنَّها حين وضعت في جملة اتَّحت دلالة اللفظ، وهي (هل قام زيد؟) إذ اتَّضح أنَّ الاستفهام كان عن قيام زيد، وقد أورد البطليوسي تعريفات قريبة من هذا، قال أبو نصر الفارابي: الأداة لفظ يدلُّ على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم أو كلمة، ومثله قال سيبويه: "وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل"^(sebawyh, 1966, p. 1 / 12)، أي إنَّه ما لم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة (elbatalayosy, 1980, p. 77).

والملاحظ الملفت عند العكبريَّ أنَّه يدقق في اختيار اللفظ المناسب للتعريف، إذ إنَّه لمح في تعريف ابن جنِّي اختيار لفظ غير دقيق للحرف وذلك بقوله: "وقوله ما جاء لمعنى في غيره قريب من هذا الحدِّ إلا أنَّ لفظه (يدل) أولى من لفظه (جاء)؛ لأنَّ الدال على الشيء كاشف عن حقيقته، و(ما جاء لغيره) تبين علة المجيء به وعلته الشيء غيره"^(aleakbary, 1994, p. 1 / 130). فالدلالة تختلف عن المجيء؛ لأنَّ الدلالة تكشف عن حقيقة الشيء، والمجيء علة الشيء، وعلته الشيء تختلف عنه.

ثانياً: المنصوبات :

هذا عنوان يجمع مُفِيدَات الفعل، والمقصود بها الوظائف النحويّة التي تشغلها المنصوبات، ولعلّ الأوّلَى أن يقال مُفِيدَات الحدث؛ لأنّ الحدث يكون في الفعل بصيغته الصرفيّة، وفي غير الفعل من المصدر، والأسماء المشتقّة التي تسمّى الوصف، وهو ما دلّ على حدث وصاحبه، ولكن هذه المُفِيدَات عندما تكون مع غير الفعل تعد مُتَمَمَات للاسم؛ لأنّها تكون مع ما يطلبها من الأسماء مركب اسمي (hmasa, 2003, p. 140)، وقد التفت العكبري في تعريفاته للمنصوبات إلى الوظائف النحويّة لها مبيّناً الألفاظ الدلالية التي تميّز بها كل موضوع عن غيره .

١_ المفعول به :

تنبّه العكبري إلى أنّ المفعول به يقتضيه الفعل من حيث كونه حدثاً يحتاج إلى شيء يقع عليه، إذ قال "المفعول به هو الاسم الذي يقتضيه الفعل بعد الفاعل من حيث هو خاصّ، لا من حيث فعل، مثال ذلك قولك : (ضَرِبَ زيدٌ عمرًا) (فعمرو) مفعول به؛ لأنّ (ضرب) يقتضي بعد الفاعل مضرّوباً من حيث هو ضربٌ، لا من حيث هو فعل". (aleakbary, 1994, p. 1 / 310)

فحدث الضرب استدعى مضرّوباً وهو (عمرو) فحصل بذلك ارتباط بين الفعل والمفعول عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة، وهي التعديّة المدلول عليها بحالة النصب، والفعل هنا علاجي يفتر إلى استعمال الجارحة فاقتضى مفعولاً. (hmasa, 2003, p. 141)

وقريب من هذا ما ذكره المُبرّد في قوله : "إِذَا قلت : ضَرِبْتُ زيدًا أو كلمتُ عمرًا، فأنت لم تفعل زيدًا ولا عمرًا، إنّما فعلت الضربَ والكلامَ، فأوقعت الضربَ بزید، وأوصلتَ الكلامَ إلى عمرو، فزيد وعمرو مفعول بهما ؛ لأنك فعلت فعلاً أوقعته بهما وأوصلته إليهما". (almwbrid, 1385, p. 4 / 299)

يفهم من كلام المُبرّد أنّ المُتكلّم يحتاج إلى مفعول يوقع عليه فعله؛ لأنّ الفعل يدلّ على حدث، والحدث يحتاج أحياناً إلى ما يقع عليه ليكتمل المعنى المراد إيصاله، فقابلية الفعل للمجاوزة أو التعديّة . وهي من دلالة الفعل المعجميّة . وصلاحيّة الاسم للمفعوليّة، أي قبول وقوع الحدث الفعلي عليه، جانبان معنويّان لتحديد المفعول في الجملة ينضم إليهما جانب لفظي هو العلامة الإعرابية وتحديد موقعه في بناء جملة، وهذان الجانبان المعنويّ واللفظي يتعاونان في ترابط المفعول به مع فعله وفاعله". (hmasa, 2003, p. 143)

٢. المفعول المطلق :

عرّف ابن جنّي المفعول المطلق بقوله : "كلّ اسم دلّ على حدثٍ وزمانٍ مجهولٍ" (ibn-jinny, 1988, p. 46)، وهو تعريف يجانب الصواب عند العكبري؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على الزمان بلفظه، إذ قال : "يشير إلى أنّ لفظ المصدر يدلّ على زمان، وليس بصحيح، إذ لا دلالة في (ضرب) على أكثر من الحركة المخصوصة؛ ولهذا يفهم معنى الضرب من لا يفهم معنى الزمان، وإنّما يدلّ على الزمان من طريق الملازمة، لا من طريق اللفظ، وذلك أنّ فعل غير الله لا يقع إلّا في زمان، كما أنّ كلّ مخلوق لا ينفك عن زمان ومكان فزيّد وفسر يلازمهما الزمان والمكان، ويدلّ لفظهما عليه، فكذلك الضرب يدلّ على الحدث بلفظه والزمان من ضروراته". (aleakbary, 1994, p. 1 / 304)

إنّ دلالة المفعول المطلق على الحدث لا يختلف عليه اثنان؛ إذ أجمع النحويون على ذلك، فسيبويه أشار إلى أنّ المصدر قد يكون مؤكّداً لنفسه أو مؤكّداً لغيره، ويكون مؤكّداً لعامله ويُراد به بيان نوع عامله غير أنّ هذه الوظيفة لا تؤدي ما لم يكن دالاً على الحدث ومن ثم كان الأصل فيما يقع هذا الموقع أن يكون مصدرًا. (sebawyh, 1966, p. 1 / 229)

أمّا ما يتعلّق بدلالة المفعول المطلق على الزمن ففيه خلاف وهو متأتّ من مسألة العمل، فحين تتناول النحويون المصدر العامل عمل فعله تحت باب إعمال المصدر، ونوع آخر تناوله تحت باب المفعول المطلق، ممّا أدّى إلى الخلط بين النوعين، فالأول فيه دلالة زمنية، والثاني يخلو من الدلالة الزمنية، وعلى هذا يمكن القول إنّ السمة الغالبة على المصدر هي استعماله بعيداً عن استعمال الفعل؛ لكونه ليس بصيغة زمنية، وحين يوصل بمتعلقاته يسلك سلوك الأفعال، ويُعدّ ذلك خروجاً عن الوضع أو خروجاً عن السمة الغالبة. (bdry, 1404, p. 343)

وعلى هذا يمكن القول إنّ ابن جنّي حين أطلق لفظ (زمان مجهول) لم يرد دلالة المفعول المطلق بلفظه على الزمان وإلّا لكان مقيّداً وليس مطلقاً، وهذا يوافق ما ذهب إليه العكبري الذي ذكر بأنّ دلالة المصدر على الزمان لا يكون بلفظه وإنّما عن طريق الملازمة.

٣. المفعول فيه (الظرف) :

إنّ الشرط الذي وضع للظرف كي يكون ظرفاً هو شرط دلاليّ محض، قال العكبري : "وحدّ الظرف هو لفظ الزمان والمكان الذي يُقدّر (في) كقولك : (جسنتُ مكانك، وسرتُ يوماً) وإنّما شرط فيه تقدير (في)؛ لأنّ (في) هو الحرف الدال على الظرفية إلّا أنّهم حذفوها اختصاراً، وهي في حكم المنطوق به، فإن ظهرت في اللفظ صار ما بعده اسماً صريحاً بمعنى أنّه لا يقال هو ظرف؛ لأنّ الحرف الدال على الظرفية موجود، وهو (في)". (aleakbary, 1994, p. 1 / 322)

فألفاظ الزمان والمكان لا تكون ظرفاً ما لم تُقدَّر بـ (في)، واختيار هذا الحرف دون غيره لدلالة على الظرفية، وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذلك لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنّه موقع فيها، وتكون فيها" (sebawyh, 1966, p. 303)، فسبب نصب أسماء الزمان والمكان؛ لأنّها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، أي تكون بمثابة أوعية للفعل، وهذا ما أشار إليه العكبري " اعلم أنّ المفعول فيه وعاء الفعل، ومحلّه من المكان والزمان، وسُمّي ظرفاً تشبيهاً بظرف الماء ونحوه لاشتراكهما في الاحتواء على ما يقع فيهما" (aleakbary, 1994, p. 1 / 322)، ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ الظرف يكون مُتضمناً معنى (في) باطراد، والسبب في ذلك يعود إلى وجود أفعال في العربية تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو مختصاً، وهي (دخل، وسكن، ونزل) وكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثية، حذف حرف الجر، وانتصب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه تشبيهاً للمكان المختصّ بغير المختصّ (sebawyh, 1966, p. 1 / 35)، ولكنه يحفظ ولا يُقاس عليه؛ إذ لا يطردّ نصبه مع سائر الأفعال.

٤ . المفعول له :

بيّن العكبري ما يميّز المفعول له عن غيره من المفاعيل من حيث دلالاته على العلة التي من أجلها وقع الفعل، إذ قال: "اعلم أنّ المفعول له جواب من قال : لِمَ فعلت؟ و (لِمَ) سؤال عن العلة، فمن هنا كان المفعول له علة لوقوع الفعل". (aleakbary, 1994, p. 1 / 329).
فالدلالة هنا مستمدّة من كونه علة وسبباً لوقوع الفعل، أي إنّ المفعول له "هو العلة الحاملة لعامله وليس بمعلول له كما ظنّ بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم : ضربته تأديباً، وإنّ الظرب علة للتأديب وإنّما قلنا ذلك ؛ لأنّه يطردّ في نحو : قعدتُ جُبناً، وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطردّ؛ لأنّ التأديب علة حاملة على الضرب ولفظ (المفعول له) يؤذن بكونه علة؛ لأنّ اللام بقوله (له) للتعليل، وهي تدخل على العلة لا على المعلل". (alastrabady, 1384, p. 1 / 508).
وقد بيّن سيبويه الفروق الدقيقة بين المفعول له والتمييز بقوله: " هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقع له؛ ولأنّه تفسير لما قبله: لِمَ كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب (الدرهم) في قولك : عشرون درهماً . وذلك قولك : فعلتُ ذاك حذارٍ الشرِّ، وفعلتُ ذلك مخافةً فلانٍ، وادخارٍ فلانٍ ... وفعلتُ ذاك أجل كذا وكذا، وهذا كلّهُ ينتصب؛ لأنّه مفعول له، كأنّه قيل : لِمَ فعلتُ كذا وكذا ؟ فقال : لكذا وكذا، ولكنه لما طرح (اللام) عمِل فيه ما قبله". (sebawyh, 1966, p. 1 / 367).

فبين سيوبيه في هذا النصّ الجوانب الدلاليّة المشتركة بين المفعول له والتمييز ، وهي البيان عن المُبهم، إلا أنّ التمييز يفسّر ما أبهم من الذوات، والمفعول به يفسّر ما أبهم من الأسباب والعلل (salh' 2008, p. 236).

٥ . الحال :

عرّف ابن جنّي الحال بأنّه "وصف هيئة الفاعل أو المفعول به" (ibn-jinny, 1988, p. 54) ، وقد شرح العكبري هذا التعريف مبيّناً معنى الهيئة بقوله : "وصف (هيئة) الفاعل، الهيئة الحال التي يكون الشيء عليها من رُكوبٍ، ومشي، وعلمٍ، وجَهَلٍ، وغير ذلك. وقد تكون الحال للفاعل وللمفعول؛ لأنّ كلّ واحد منهما لا ينفك عن هيئة، هو عليها في حال وقوع الفعل منه أو به" (aleakbary, 1994, p. 1 / 337).

وعلى هذا تكون دلالة الحال هو بيان هيئة الفاعل أو المفعول، قال ابن عقيل : "الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على الهيئة" (ibn-eaqil, 1382, p. 1 / 242) ، وثمة دلالة أخرى للحال ينبغي ذكرها وهي إنّها تأتي بمعنى (في)، فضلاً عن أنّها تأتي مفسّرة لما أبهم من الهيئات نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً، فلو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيئة زيد في وقت المجيء مُبهمة. (ibn-asfor, p. 1 / 326)

وقد بيّن سيوبيه دلالة الحال على الهيئة من خلال تفريقه بينها وبين النعت قائلاً : " ومثله في أنّ الوصف أحسن (هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ) لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنّه أتى عليه وجعلهما شرعاً سواء وسوى بينهما في الإجراء على الاسم ، والنصب يفه جازز على ما ذكرت لك، وإنّما ضعف لأنّه لم يرد أنّ الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنّه أراد أنّهما فيه ثابتان، لم يكن واحد منهما قبل صاحبه كما تقول : هذا رجل سائرٌ راكباً دابة". (sebawyh, 1966, p. 2 / 52)

فالمعنى هو الذي ميّز بين الحال والنعت، فالأحسن في (عاقل) و (لبيب) أن يكونا نعتين؛ لأنّ كلّاً منهما لم يكن حالاً وقع فيه الأول وذلك يضعف الحال؛ لأنّه لم يرد أنّ الأول وقع وهو في هذه الحال، وهو في تمييزه للحال راعى شرطها الذي صار جزءاً من حدّها وهو دلالتها على الهيئة (nasih, nazariat almaena fi aldirasat alnahwih, 2006, p. 38).

٦ . التمييز :

قال ابن جنّي في تعريف التمييز "ومعنى التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميّز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس". (ibn-jinny, 1988, p. 53)

وهذا التعريف مبني على أساس دلالاته، فالتقطها العكبري إذ قال : "إنّ التمييز مصدر (ميّز)، إذا خلّص شيئاً من شيء، وفرّق بين مشبهين، ويقال : مازه، وميّزه وهذا معنى قول المصنّف" (aleakbary, 1994, p. 1 / 347).

فالوظيفة المعنوية للتمييز إيجاد التفريق بين الأشياء المتشابهة وتحديد الماهية الخاصة بالأشياء، وهذا ما تنبّه إليه سيبويه بقوله: "إذا قلت لي مثله، فقد أبهمت، وكما أنك إذا قلت: لي عشرون، فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت: درهما، فقد اختصت نوعاً وبه يُعرف من أي نوع ذلك العدد فكذلك (مثله) هو مبهم يقع على أنواع: على الشجاعة، والفروسة، والعبيد، فإذا قال: عبداً، فقد بني من أي أنواع المثل". (sebawyh, 1966, p. 2 / 172)

وهذا ما ذكره الزمخشري أيضاً إذ قال: "التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته". (alzamkshy, 1999, p. 100)

وقد ذكر العكبري أنّ الحرف الذي يستدلّ به على التمييز هو (من)، وإنّما كان اختياره لسبب معنوي أيضاً وهو أن لفظ المُميز اسم جنس، والموضوع لبيان الجنس من الحروف (من) إذا كانت للتبعيض في الأصل، والجنس هو الذي يتبعض. (aleakbary, 1994, p. 1 / 347)

غير أن تضمن المميز معنى (من) لا يراد به أنّه يقبل دخول (من) عليه، فمن المميز ما يقبل دخول (من) نحو قولك: (الله درّه فارساً) و (الله درّه من فارس) ومنه ما لا تدخل عليه (من) نحو: (أقبل خمسة عشر رجلاً) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من رجل)، وإنّما التضمن أمر يعود إلى المعنى فمعنى (أقبل خمسة عشر رجلاً) أقبل خمسة عشر من الرجال، وهذا فرق بينه وبين الحال، فالتمييز على تقدير (من) البيانية، وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة، أمّا الحال فهي لبيان الهيئة، تقول: (عندي رطلٌ عسلاً) فقد أزلت كلمة (عسل) الإبهام عن المقدار قبله، وهو على معنى (عندي رطلٌ من العسل) وتقول (أقبل سالمٌ مكتئباً) فقد بينت كلمة (مكتئب) هيئة سالم (alsamrayy, 2003, p. 2 / 270)

٧. الاستثناء :

كان المعنى حاضرًا في تعريف ابن جنّي للاستثناء إذ قال: "ومعنى الاستثناء: أن تُخرج شيئاً ممّا أدخلت فيه غيره، أو تُدخله فيما أخرجت منه غيره، وحرفه المستولي عليه إلّا ... فإذا استثنيت بإلّا من موجب كان ما بعدها منصوباً على كلّ حال تقول: قام القوم إلّا زيداً، ورأيتهم إلّا زيداً، ومررت بهم إلّا زيداً". (ibn-jinny, 1988, p. 54)

ثم بيّن العكبري دلالة الاستثناء وهو أنّ المتكلم لا بدّ أن يختار اسماً يصلح دخول المستثنى فيه، ويكون واحداً من ذلك الجمع لفظاً، فلفظ (القوم) يقع على زيد وغيره، فلمّا احتمل لفظ (القوم) دخول (زيد) فيهم أخرجته منهم؛ لأنّ الفعل وقع من غير زيد، وفي النفي وقع من غير زيد دون غيره. ثم بيّن الفائدة من الاستثناء وهي أنّ المتكلم يكون غرضه أن يثبت الفعل لفريق وينفيه عن واحد منه، ولا

يحصل الإثبات والنفي صريحاً إلا بالاستثناء، ألا ترى أنك لو قلت : (ما قام زيد) لم يثبت أن غيره قام ، ولو قلت : (قام زيد) لم تنف من غيره القيام، ولكن إذا قلت : (قام القوم إلا زيدا، وما قام القوم إلا زيدا) حصل الإثبات والنفي صريحاً. (aleakbary, 1994, p. 1 / 355)

ولا بد لنا في الحديث عن الاستثناء ودلالته أن نسوق تعريفاً دقيقاً له، وهو ما ذكره ابن يعيش في شرحه للمفصل " صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، يتبين بقولك : إلا زيدا أنه لم يكن داخلاً تحت الصور، وإنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنى قول النحويين : الاستثناء إخراج بعض من كل، أي إخرجه من أن يتناوله الصدر (ف) (إلا) تخرج الثاني ممّا دخل في الأول، فهي شبه حرف النفي، فقولنا: قام القوم إلا زيدا، بمنزلة قام القوم لا زيد، إلا أنّ الفرق بين الاستثناء والعطف أنّ الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل، والمعطوف يكون غير الأول، ولا يجوز أن يعطف على واحد نحو قولك : قام زيد لا عمرو، ولا يجوز في الاستثناء أن تقول : قام زيد إلا عمراً، والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة، وهما بمنزلة اسم مضاف، فإذا قلت : جاءني قومك إلا قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة". (ibn-yeysh, p. 2 / 75)

فهذا نصٌ يؤكد أنّ كل جانب من جوانب ترابط المستثنى بجملة لا يمكن أن يستقل وحده ويؤدي ما تؤديه خصائص الاستثناء النحوي مجتمعة، فالعطف (ب) (لا) يؤدي معنى الإخراج من الحكم، ولكنّه لا يعدّ استثناءً نحويّاً، وقد توجد أداة في بعض استعمالاتها للاستثناء، ولا يكون الاسم بعدها مستثنى، إذن لا بدّ من توافر كلّ الجوانب لكي يؤدي الاستثناء وظيفته النحويّة (hmasa, 2003, p. 172)

ثالثاً : النكرة والمعرفة :

اهتمّ النحويون بالتعريف والتكثير، وعنوا به عناية خاصة في دراساتهم النحويّة لما لها من أهمية في تفسير الأحكام النحويّة ومن بينهم العكبري، إذ اهتمّ بشرح النكرة والمعرفة وجعل من العنصر الدلالي الأساس في الحكم على مسألة التعريف والتكثير، عرّف ابن جني النكرة بقوله : "النكرة ما لم تخص الواحد من جنسه نحو : رجل و غلام". (ibn-jinny, 1988, p. 74)

وقد جعلها العكبري على ضربين :

"أحدهما: اسم بقي على وصفه الأول، وهو لفظ صلح أن يقع على أشياء كثيرة، مثل : (رجل و فريس) فإنّهما وضعا اسما لهذين النوعين من الحيوان، وكلُّ واحد من أشخاص النوعين يقع عليه الاسم، لا

على جهة الاشتراك، بل لأنّ جميع النوع مشترك في معنى الرجوليّة والفروسيّة وليس كذلك لفظة العين؛ لأنّها مشتركة في اللفظ بين معانٍ مختلفة فعين الماء لا تشارك عين الشمس وعين الميزان في الحقيقة.

والضرب الثاني: نكرة كانت معرفة، ثم وقع فيها اشتراك في اللفظ : مثل جماعة، كل منهم (زيد) فإذا أطلقت لفظة (زيد) بمحضر منهم كان ذلك نكرة ما لم تقترن به قرينة تخصصه، وكذلك تقول: (مررت بزيد وزيدٍ آخر) والثاني نكرة؛ لأنّه لا يعلم المخاطب أي الزيود يريد" / (aleakbary, 1994, p. 2 / 449)

الملاحظ على تقسيم العكبريّ للنكرة أنّه بناه على أساس دلالي محض، فالنوع الأول : هي الأسماء التي كانت تدلّ على النكرة في الأصل ثم بقيت وصفها الأصلي ولم تتغير، وهي كلّ لفظ صلح أن يقع على أشياء كثيرة، والمقصود بذلك إرادة الجنس، فحينما تقول : (رجل) يراد به جنس الرجال الذين تشترك فيهم معنى الرجوليّة، وكذلك لفظة (فرس) تعني كل ما يشترك فيه معنى الفروسيّة من الحيوان غير أنّه استبعد لفظة العين؛ لأنّ معانيها مشتركة.

وممّا ألمح إليه سيويبه من هذا النوع قوله : " إذا قلت : مررت برجلٍ، فإنّك إمّا زعمت أنّك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريدُ رجلاً بعينه يعرفه المخاطب". (sebawyh, 1966, p. 2 / 5)

أمّا النوع الثاني فهي الأسماء التي عدلت عن أصلها، فهي في الأصل معرفة، ثم أصبحت نكرة، نتيجة للاشتراك في اللفظ، وذلك حين تأتي جماعة، وجميعهم يحملون اسم زيد، فإذا ناديت بمحضر منهم ونطقت اسم زيد كان ذلك نكرة ما لم تقترن قرينة تخصصه، وعلى هذا يمكن القول : إنّ سياق الحال له أثر في تنكير لفظة زيد فضلاً عن ذلك أن تنكير (زيد) يعتمد على قصد المتكلّم، وهذا ما ذكره السيرافي إذ قال: "اعلم أنّ المعرفة تشارك النكرة في موضعين ... وإنّما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصد المتكلم، وذلك في الأسماء الأعلام... وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التتوين أو تقديره، تقول في الأعلام جاء زيدٌ وزيدٌ آخر، ومررت بعثمان وعثمان آخر، وما كل إبراهيم أبو إسحاق، وإنّما صار الاسم العلم أصله التعريف؛ لأنّه الاسم الذي يقصد به المسمّى شخصاً لتبينه بذلك الاسم من سائر الشخص، كالرجل سمّى ابنه زيداً أو غيره ليُعرّف باسمه من غيره، وهذا أصله، ثم سمّى غيره بمثل اسمه، فترادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، وكلّ شخص منها سمّى به الاختصاص، ثم صار بالمشاركة عامّاً، فأشبهه أسماء الأنواع، كرجل وفرس، ونحوه، وممّا هو لجماعة، كل واحد منهم له ذلك الاسم، فإنّ أوردته المتكلم قاصداً إلى واحد بعينه عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة، وإن أفردته على أنّه واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة" (alscirafy, 2008, p. 2 / 318).

أما المعرفة فهي عند ابن جنّي "ما خصّ الواحد من جنسه" (ibn-jinny, 1988, p. 75) ، وهذا التعريف لا يُعدُّ صحيحاً عن العكبريّ؛ لأنّه لا يشمل كلّ معرفة، ألا ترى أنّ الرجل إذا أردت به الجنس غير داخل تحت هذا الحدّ؛ لأنّه ليس بواحد من جنس، والحدُّ الصحيح عنده أنّ المعرفة هو اللفظ المتناول للمعيّن الذي لا شركة فيه بالوضع. (aleakbary, 1994, p. 2 / 452)

والحقُّ أنّ ابن جنّي لم يجانب الصّواب؛ إذ بيّن سيبويه حكم التعريف للفظ (الرجل) المعهود عند المتكلّم والمخاطب إذ قال : "إنّك إذا قلت : مررتُ برجلٍ، فإنّك إنّما زعمت أنّك إنّما مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا أدخلت الألف واللام فإنّما تنكّره رجلاً قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا، ليتوهم الذي كان عهده ما تنكّر من أمره" (sebawyh, 1966, p. 2 / 5).

فثمة فرق دلاليّ دقيق بين لفظتي (رجل) و (الرجل) فاللفظة الأولى تُقال في مقام يكون فيه المخاطب غير عارف بماهية الرجل، يعرف أنّه رجل من الرجال على حين جاءت لفظة (الرجل) معرفة لما بين المتكلّم والمخاطب من عهد سابق ، ومعرفة بماهية الرجل أو صفاته، فتأتي (ال) مناسبة لهذا المقام؛ لأنّها أشارت إلى ذلك العهد، فإنّها تحقق تعيين وتخصيص الاسم المقترنة به (alkhafay, 2008, p. 131).

رابعاً : التوابع :

اهتمّ النحويون بالتوابع كغيرها من الأبواب النحويّة، وأطلقوا عليها هذا الاصطلاح، لما " يجري فيها إعراب التابع على إعراب المتبوع، فإن كان المتبوع مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كان التابع حكم المتبوع". (nasih, nazarat fi aljumla alearabia, 2005, p. 246)

والعكبريّ كغيره من النحويين عنى بهذه الأبواب وشرح حدودها وما يعيننا هو الوقوف على المعنى في الحدّ النحويّ، وهذا ما سنبينه في اثنتين منها.

١_ الوصف :

عرّف ابن جنّي الوصف بأنّه "لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه". (ibn-jinny, 1988, p. 65)

شرح العكبريّ هذا التعريف بقوله : "علم أنّ الوصف له لفظ وحكم وغرض" (aleakbary, 1994, p. 2 / 401) ، وما يهمننا من هذا التعريف هو الجانب الدلالي المتمثل (بالغرض)، والغرض من الوصف عند العكبريّ يكمن في ثلاثة أشياء..

أحدها : التمييز بين مشتركين في الاسم كقولك : (مررتُ بزَيْدِ الطَّوِيلِ) مَيَّرْتَهُ من زيد القصير .
الثاني: التثاء على المذكور بخيرٍ أو شرٍ، وإن كان متميِّزاً في نفسه كقولك : (مررتُ بالفردقِ الشَّاعِرِ) .

الثالث: أن تقصد به التعظيم فقط، كقولك في صفة الله (اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ القَاهِرُ)
(aleakbary, 1994, p. 2 / 402).

فالأغراض الدلالية عند العكبري ثلاثة : الأولى: التمييز ، وقد أطلق عليه الرّضي (التخصيص) ويُرَاد به تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو قولنا: جاءني رجلٌ صالحٌ ، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلمّا قلت : صالح قلت الاشتراك والاحتمال .
على حين أطلق الرضي على رفع الاشتراك الحاصل في المعاني (بالتوضيح) نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل.

الغرض الثاني: يأتي لمجرد التثاء أو الهم، وهذا يكون عندما يكون الموصوف معلوماً عند المخاطب نحو: أتاني زيدٌ الفاضلُ العالمُ أو الفاسقُ الخبيثُ إذا عرف المخاطبُ زيداً الآتي قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم.(alastrabady, 1384, p. 2 / 287)

الغرض الثالث: هو أن يقصد المتكلم التعظيم فقط وهذا أيضاً حينما يكون الموصوف معلوماً عند المخاطب غير أنّ هذا يكون محالاً لا شريك له تعالى في اسم (الله).(alastrabady, 1384, p. 2 / 288)
٢ . عطف النسق :

عرّف العكبري العطف قائلاً: "العطف مصدر عطفت الشيء، إذ تثينته، وعطف الفارس على قرنه، إذا التقت إليه، وسُمي العطف في الكلام عطفًا؛ لأنك تلتفت على الأول، فتشرك في حكمه غيره وتلفه به".(aleakbary, 1994, p. 2 / 423)

إذ بدأ العكبري بذكر الدلالة اللغوية لمادة (عطف) واستعان بها لبيان الدلالة الاصطلاحية، ومما يؤكد قوله ما ذكره الجوهري قائلاً: "عطفُ أي: ملئتُ، وعطفت العود فانعطفَ، وعطفت الوسادة : تثينتها"(aljwhry, 1984, p. 4 / 1405) ، فالتثنية والالتفات دلالة لغوية علل فيها العكبري تسمية العطف بهذا الاسم؛ لأنك تلتفت على الأول فتشركه في حكمه غيره، والمقصود بالاشتراك هو الاشتراك في الحكم والإعراب "فحين يقال : الواو حرف عطف في مثال (جاء زيدٌ وعمرو) فهذا يعني أنّ الواو تنثني وتحيل وترجع (عمراً) على (زيد) فيجري على (عمرو) ما جرى على (زيد) من حكم معنويٍّ، وهو إسناد المجيء إليه، وحكم إعرابي ترتيباً على هذا الإسناد هو الرفع : يعني : إرجاع الثاني إلى الأول في الحكم والإعراب".(hmeedh, 1999, p. 18)

كذلك عطف النسق " إنك إذا قلت : جاء زيدٌ وعمرو، وجدت أن الاسمين مُتحدّث عنهما، ولو أنك أحرّث الحديث أو المسند لقلت : زيدٌ وعمرو جاء، ومن هنا استحقَّ كلُّ من الاسمين الرفع على الأصل الذي قررنا، ولم يكن الأول أحقَّ بهذا النوع من الإعراب، ولا الثاني محمولاً عليه، كلا الاسمين مُتحدّث عنه، وكلاهما له إعراب المتحدّث عنه، وهو الرفع". (mustafaa, 1959, p. 115)

وقد ذكر العكبريُّ سبب تسمية عطف النسق بهذا الاسم "وسمّي العطف بالحروف نسقاً؛ لأنّه من نسقتُ الشيء، إذا أتيت به متناسقاً، والنسقُ بالتسكين : المصدر، وبالفتح : الشيء المنسوق، مثل : القَبْضُ والقَبْضُ" (aleakbary, 1994, p. 1 / 423) ، وهذه دلالة لغويّة يقال : "النسق : ما جاء من الكلام على نظام واحد، والنسق بالتسكين : مصدر نسقتُ الكلام : إذا عطف بعضه على بعض" (aljwhry, 1984, p. 4 / 1558) ، وعلى هذا سمّي عطف النسق نسقاً ؛ "لأنّه ينسق الكلام بعضه على بعض، بحيث يأخذ المعطوف نسق المعطوف عليه في أحكام

خامساً : الأساليب :

تعدُّ الأساليب جانباً مهماً من الدرس النحويّ، اهتمَّ به النحويون، ووقفوا على دلالاته ومعانيه وسبب استعماله، ومنهم العكبريُّ، وسوف نقف على عدد من هذه الأساليب؛ لكي نكتشف الجانب الدلاليّ في حدودها.

١ . التعجب :

ذكر العكبريُّ أن حقيقة التعجب "مأخوذ من العجب، والعجب هو تحير الذهن، من أجل خروج الشيء عن نظائره وخفاء سببه". (aleakbary, 1994, p. 2 / 538)

عبّر العكبريُّ عن التعجب بأنّه تحير الذهن، أي يعرض للذهن شيء غير معهود ولا متعارف عليه بين الناس يجعله في حيرة من أمره، وهذا شبيه بما عبّر به الرّضي عن التعجب بأنّه "انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه" (alastrabady, 1384, p. 4 / 228) ، وهذا ما ذكره الجرجاني بقوله: "انفعال النفس عمّا خفي سببه". (aljarjany, 2003, p. 48)

فالانفعال النفسي لا بدّ أن يكون لأسباب، وهذه الأسباب دلاليّة محضة، فالسبب الأول: خروج الشيء عن نظائره، وبعبارة أخرى أن يكون زائداً عمّا تعارف عليه الناس، ، وذلك أن التعجب إنّما يكون من شيء أو حدث بلغ أقصى مدى في انفعاله وارتفع صاحبه عن سواه في زيادة الحدث، تماماً كالتمييز (salh, 2008, p. 352) : " وهذا ما أكده سيبيويه بقوله: " وما لم يكن فيه (أفعلٌ به رجلاً) ولا (هو أفعلٌ منه) لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت : ما أفعله، فأنت

تريد أن ترفعه عن الغاية الدّنيا، والمعنى في (أفعل به) و (ما أفعله) واحد وكذلك (أفعل منه) (sebawyh, 1966, p. 4 / 97)."

والسبب الثاني: خفاء السبب، وقد يُعبر عنه بالإبهام، جاء في الكتاب "وزعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يُتكلم به" (sebawyh, 1966, p. 1 / 72) ، ويفهم من هذا أن قولهم (ما أحسن عبد الله) بمنزلة (شيء أحسن عبد الله)، ولكن بشرط أن يدخله معنى التعجب؛ لأنه لو قال : شيء أحسن عبد الله ، دون هذا لم يفد تفضيلاً، فلفظة (شيء) فيها إبهام غير أنهم اختاروا استعمال (ما) ؛ لأنها أشد إبهاماً، والمُتَعَجَّبُ مُعْظَمٌ للأمر، ف (ما) تجعل الأشياء التي بها يقع الحسن متكاملة في عبد الله ، ولا يصح ذلك إلا بلفظ مبهم (alshintmy, 1987, p. 1 / 142).

٢ . القسم :

عرّف ابن جنّي القسم بأنه "ضرب من الخبر، يذكر ليؤكد به خبر آخر" (ibn-jinny, 1988, p. 121)، وقف العكبري في شرحه لتعريف القسم على أمرين : الأول الصيغة، فهو يرى أن القسم لفظه لفظ الخبر، وهو إنشاء، فقوله : حلفت، أو أقسمت، خبر عن أمر ماضٍ، وأخلف، وأقسم، صيغته صيغة المضارع وليس المراد به هنا أمرين، لا الماضي ولا المستقبل، وإنما هو حلف مُنشأ في الحال (aleakbary, 1994, p. 2 / 624)، فالدلالة في هذا الجزء من التعريف تكمن في صيغة القسم التي خرجت عن أصل الخبر الذي يراد به التصديق والتكذيب للدلالة على الإنشاء غير الطلبي، وكذلك الدلالة الزمنية للفعل المضارع التي تمخضت للحال دون الماضي أو المستقبل، أمّا الثاني فيتضمن الغرض الذي يذكر من أجله القسم، وقد حصره في ثلاثة أغراض :

أحدها: أن يقصد بها الإنسان حمل نفسه على الفعل المحلوف عليه، كقولك: (والله لأقومنّ) (aleakbary, 1994, p. 2 / 624). كأنّ المتكلم في قسمه هذا يحث نفسه على القيام بالفعل حتّى مصحوباً بالتوكيد، إذ اقترنت النون المؤكدة للفعل بقوله (لأقومنّ) .

الثاني : أن يقصد (تأكيد) منع نفسه من الفعل، كقولك : (والله لا أقدم) (aleakbary, 1994, p. 2 / 624). والتأكيد في جملة القسم هو المعنى المتبادر عند النحويين، قال سيبويه : "علم أنّ القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزومه اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أ الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك : والله لأفعلنّ". (sebawyh, 1966, p. 3 / 104)

وقال أبو علي الفارسي : "القسم جملة يؤكد بها الخبر". (alfarsy, aliiidah aleadudy, 1969, p. 263)

الثالث: أن يقصد به إثبات صدقه عند السامع كقولك : والله لقد كان كذا وليكوننّ كذا

والرأي عندي أن هذه الأغراض التي ذكرها العكبري لا تخرج عن معنى واحد وهو التوكيد، والدلالات التي ذكرها إنما هي مأخوذة من السياق الذي ورد فيه القسم وليس من القسم نفسه.

٣. الاستفهام :

الاستفهام عند العكبري "طلب فهم، والأصل أن يرد الاستفهام من جاهل بالمستفهم عنه" (701 / 2 / 1994, aleakbary)، فالغرض الدلالي من هذا الأسلوب في الأصل هو (طلب الفهم) و"الفهم هو صورة ذهنية تتعلق أحياناً بمفرد، شخص أو شيء أو غيرهما وتتعلق أحياناً بنسبة أو بحكم من الأحكام سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم ظنّ أم على شك" (alnukhzumy, 2005, p. 286)، وهذا الطلب لا بدّ أن يكون صادرًا من جاهل بالمستفهم عنه، قال سيويوه : "وذلك لأتّك تريد اعلمي، إذا استفهمت" (513 / 3 / 1966, sebawyh)، فالاستفهام يُراد به أمر لم يستقر عند السائل (sebawyh, 99 / 1 / 1966)، وهذا الاستفهام هو الاستفهام الحقيقي الذي يطلب فيه المتكلم أمرًا يجمله بعدها ينتقل العكبري إلى نوع آخر من الاستفهام "وقد يرد لفظ الاستفهام ويراد به التوبيخ كقول العجاج : أطربًا وأنت قنسرِيّ

وكقوله تعالى: "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا" (28: sort, p. albakara)، وقد تكون للنقد كقوله تعالى: "أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ" (1: sort, p. alinsherah)، وقد تكون للتسوية" (2 / 1994, aleakbary, 701)، كقوله تعالى : "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ" (6: sort, p. almonateqon)، يُفهم من كلام العكبري أن الاستفهام يخرج عن دلالاته الأصلية وهي طلب الفهم ليدل على أغراض دلالية أخرى تفهم من خلال السياق، فقد يدلّ الاستفهام على التوبيخ مستشهدًا بقول العجاج: أطربًا وأنت قنسرِيّ. وهذا يتوافق مع ما ذكره سيويوه "أنك تقول للرجل: أطربًا ! وأنت تعلم أنه قد طرب، لتوبيخه" (3 / 1966, sebawyh' 176).

كذلك مزج الاستفهام للدلالة على التوبيخ في قوله تعالى : "كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا" (28: sort, p. albakara)، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في دلالة الاستفهام على الإنكار والتعجب (150 / 1 / 2008, alznkshry)، وقد خرج الاستفهام للدلالة على التقرير في قوله تعالى : "أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ" (1: sort, p. alinsherah)، والتقرير هو الإثبات مع الوضوح أو الإثبات مع التسليم، يحمل المخاطب على الإقرار ويستعمل في هذا الأسلوب الفعل المنفي المسبوق بهمة الاستفهام (jomah, 142, p. 2005)، وقد يخرج الاستفهام للدلالة عن التسوية نحو قوله تعالى : "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ" (6: sort, p. almonateqon)، وهمزة التسوية لا يُراد بها الاستفهام الحقيقي، بل هي وما بعدها على

معنى الخبر لا الإنشاء؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام وأنَّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنَّه خبر. (alsamrayy, 2003, p. 4 / 200). معينة". (alrajhy, 1983, p. 349).

الخاتمة

من أهمَّ النتائج التي نراها جديرة بالاهتمام هي :

- ١- يحاول أبو البقاء العكبريُّ وضع حدود فاصلة ومفاهيم واضحة لكلِّ باب نحويٍّ حدَّه ابن جنِّي، أو التي يحدثها هو نفسه، وذلك ببيان صفة دلاليَّة جوهرية تميِّزه تمييزاً تاماً عن الموضوعات التي يشترك معها في بعض الخصائص أو الصفات.
- ٢- يتظافر المنهج التعليميُّ مع المنهج العقليُّ عند أب البقاء في شرحه للحدود النحويَّة .
- ٣- المزية الشائعة على منهج أبي البقاء في شرحه للحدود هي التوسط بين الإيجاز والإسهاب، يتضمنه أدلة سماعية وقياسية.
- ٤- يعتمد أبو البقاء أحياناً على عنوان الباب النحويِّ في تحديد اللفظة الدلاليَّة المميِّزة للباب النحويِّ، نحو (عطف النسق)، فالنسق هي اللفظة المركزيَّة التي بنى عليها الحدَّ النحويِّ.
- ٥- كان أبو البقاء العكبريُّ يعترض على ابن جنِّي في حدَّه بعض الموضوعات، يصحبها إطلاق أحكام تقويمية.

المصادر والمراجع

- 1- alastrabady, a. (1384). sharah alridi ealaa alkafih. (y. h. omar, Ed.) tahrn: muasasat alsadiq liltibaea walnashr.
- 2- aleakbary, a. a. (1994). almutabae fi sharah allomae. (d. e. alzawi, Ed.) binghazi: manshurat jamieat qar yunis.
- 3- alfarsy, a. e. (1969). al'iidah aleadudy. (h. s. frhwd, Ed.)
- 4- alfarsy, a. e. (1982). almasayil aleaskaria. (d. e. almansuri, Ed.) baghdad: mutabaeat aljamiea.
- 5- aljarjany, a. b. (2003). altaerifat. bayrut: dar 'iihya' alturath alearaby.
- 6- aljwhry, i. b. (1984). alsahah (taj allughat wasahah alearabih). bayrut: dar aleilm lilmalayin.
- 7- alkhafay, d. b. (2008). muraeat almukhatab fi alnahw alearaby. bayrut: dar alkutub aleilmiata.
- 8- almwbrid. (1385). almuqtadab. (m. e. eadimh, Ed.) alqahira.
- 9- alnukhzumy, d. m. (2005). fi alnahw alearabii naqad watujih. baghdad: dar alshuwuwn althaqafih aleamuh, silsilat eilm wathar (5).
- 10- alrajhy, d. (1983). altatbiq alnahw. bayrut: dar alnahdat alearabih.
- 11- alsamrayy, d. f. (2003). maeani alnahwi. amman: dar alfikr liltabaeat walnashr waltawziei.



- 12- alsirafy, a. s. (2008). sharah kitab sybwyh. (w. s. ahmad hasan mahdali, Ed.) bayrut: dar alkutub aleilmiat.
- 13- alshintmry, a. (1987). alnakt fi tafsir kitab sybwyh. (d. z. sultan, Ed.) alkuayt: manshurat maehad almakhtutat alearabiih.
- 14- alzajjajy, a. ' (1986). al'iidah fi ealal alnahw. (d. m. almubark, Ed.) bayrut: dar alnafayis.
- 15- alzmkhshy, a. a. (1999). almufassal fi saneat al'iierab. (i. b. yaequb, Ed.) bayrut: dar alkutub aleilmiat, bayrut.
- 16- alzmkhshry, a. a. (2008). alkashaf. bayrut: dar 'iihya' alerby.
- 17- bdry, d. k. (1404). alzaman fi alnahw alearaby. alriyad: dar 'amih lilnashr waltawzie.
- 18- elbatalayosy, i. e. (1980). alhalel fy aselal alkhahal men katab elgomal. (s. a. soody, Ed.) bagdad: dar elrashid , monshorat wazarat elthaqafoh waleealam alaraqia , salsolat ktob eltarath (94).
- 19- hmasa, d. m. (2003). bina' aljumlat alearabia. alqahra: dar ghurayb liltabaat walnashr waltawzie.
- 20- hmeedh, d. m. (1999). asalib aleatf fi alquran alkareem. alqahira: alsharikat almisriat alealamiat _ luanajaman.
- 21- ibn-alsrraj. (1996). al'usul fi alnahwi. (d. e. alftly, Ed.) bayrut: muasasat alrisala.
- 22- ibn-asfor. (n.d.). sharh gomal alzagagy. (d. a. gnah, Ed.) gamiat almosl: mataba dar alkotob liltbaa wlnasher.
- 23- ibn-eaqil. (1382). sharah abn eqil. (m. m. alhamyd, Ed.) qum: manshurat syd alshuhada'i.
- 24- ibn-jinny, a. a. (1988). allawm fi alearabih. (d. s. mgly, Ed.) amman: dar mjdlawy.
- 25- ibn-yeesh, m. a. (n.d.). sharah almufsal. alqahirh: maktabat almutanabiy.
- 26- jomah, d. h. (2005). jamaliat alkhavar wal'iinsha' dirasat jamalih blagih. dimashq: manshurat aitihad alkuttab alearab.
- 27- mustafaa, i. (1959). iihya' alnahw. alqahira: lajnat altaalif waltarjumuh walnashr.
- 28- nasih, d. k. (2005). nazarat fi aljumla alearabia. amman: dar safa' lilnashr waltawzie.
- 29- nasih, d. k. (2006). nazariat almaenaa fi aldirasat alnahwih. amman: dar safa' lilnashr waltawziei.
- 30- nasih, d. k. (2014). manahij altaalif alnahwi. amman: dar safa' lilnashr waltawziei.
- 31- salh, d. m. (2008). aldilaluh waltaqeid alnahwi, dirasuh fi fikr sybwyh. alqahira: dar ghurayb liltibaeh walnashr waltawzie.
- 32- sebawyh. (1966). alkitab. (e. a. harun, Ed.) dar alqlm.
- 33- shrawy, d. m. (2005). altadawuliat eind aleulama'alearab. dar altaiea.